بسم الله الرحمن الرحيم

BOTSCHAFT
DES
HASCHEMITISCHEN
KÖNIGREICHS JORDANIEN
WIEN

سفارة
المملكة الأردنية الهاشمية
فيينا

كلمة سعادة السفير شهاب الدين ماضي

رئيس الوفد الأردني إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية

لمؤتمر المراجعة الثامن

لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية

فيينا ٢٠٠٧/٤/٣٠

Rennweg 17/4, A-1030 Vienna –Austria - Tel: 0043-1-405 10 25. Fax: 0043-1-405 10 31
Website: www.jordanembassy.at E-Mail: info@jordanembassy.at
Consular Section. Tel : 0043-1 405 10 26

السيد الرئيس ،

اسمحوا الي ان اشارك من سبقني بتقديم التهنئة لكم على انتخابكم رئيسا للدورة الاولى للجنة التحضيرية لمؤتمر المراجعة الثامن لاتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية ، وان اوكد لكم على ثقة وفد بلادي الكاملة بقدرة سعادتكم على ادارة دفة هذه الدورة والوصول بها الى النتائج التي نرنو اليها ، مؤكدا لكم في الوقت ذاته دعمنا وتعاوننا الكاملين لانجاح اجتماعنا هذا.

ووفدُ بلادي، إذ يضمُّ صوته إلى ما جاء في كلمتَيْ مجموعة دول عدم الإنحياز والمجموعة العربية، ليودّ أنْ يبدي الملاحظات المباشرة التالية:

اننا ندرك ان امامنا الكثير من العمل خلال الاعوام الثلاثة القادمة ، لكن هذا يجب ان لا يمنعنا من التفاؤل بامكانية النجاح في الاعداد لمؤتمر المراجعة الثامن للاتفاقية عام ٢٠١٠ ، وتجاوز الصعوبات التي اعترت التحضير للمؤتمر السابع وما تلى ذلك من نتائج مخيبة للآمال .

ولكن لكي نتجنب تكرار تجربة المؤتمر السابق، يتعين أولا ان نقف وقفة صادقة مع الذات ونتساءل: هل نحن مستعدون فعلا لانجاح مؤتمر ٢٠١٠ ؟ بمعنى هل تتوفر لدينا الارادة السياسية اولاً ، وثانيا : هل نحن راغبون في تعزيز الاتفاقية وانقاذها ، ومن ثم تفعيل دورها من اجل تحقيق الاهداف التي انشئت من اجلها ؟

اذا كانت الاجابة على ذلك بالايجاب ، فانّ وفدنا يعتقد بان الشروط اللازمة لانجاح اعمال اللجنة التحضيرية - وبالتالي لنجاح المؤتمر نفسه - هي من الناحية الجوهرية متفق عليها وغير جدلية، اذ ان الخلاف ليس إلا في امور جانبية او تفصيلية قابلة للنقاش والاتفاق.

سيدي الرئيس ،

ان نزع السلاح النووي ، ومنع انتشاره ، وحق الدول في حيازة تكنولوجيا نووية سلمية ، هي الركائز الاساسية التي بُنيتْ عليها الإتفاقية، ويجب عدم المس بها. و هي بذات الوقت أهداف يمكن تحقيقها معا وبصورة متوازية ، دون ان يلغي احدها الاخر او يتحقق على حسابه . ان الاخلال بأي من هذه المبادئ من شأنه ان يخل بالاتفاقية برمّتها ، وهو ما لاحظناه خلال مؤتمر المراجعة الاخير والمرحلة الاعدادية التي سبقته .

سيدي الرئيس،

١-وما دمنا في اطار الحديث عن المبادئ الاساسية التي تستند عليها الاتفاقية، فلا بد من التذكير بان الوفاء بهذه المبادئ لن يفي بالغرض ما لم يَسْر على الجميع دون تمييز ، وبمعايير واحدة واضحة ، ويجب ان ينطبق هذا ليس فقط على الدول الاطراف بل على الدول غير الاطراف ايضا من خلال الالحاح عليها بالانضمام؛ فليس من مصلحة احد ان تبقى دول معينة خارج اطار الاتفاقية، وان يغُضَّ العالم الطرف عنها لأسباب لا صلة لها بنصوص اتفاقية NPT ، او الاهداف التي انشئت من اجلها .

٢-ان الحديث عن عالمية الاتفاقية وبقاء دول بحد ذاتها خارج اطارها ، يقودنا الى منطقة الشرق الاوسط وقرار مؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٥ بجعلها خالية من الاسلحة النووية . لقد كان هذا القرار، الذي مضى عليه الان نحو ١٢ عاما، احدى الركائز والشروط التي تم الاستناد عليها من اجل تمديد اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية الى ما لا نهاية، والحفاظ عليها من الاندثار، وقد تم تعزيز هذا القرار منذئذ بالعديد من القرارات والمقرارات سواء في مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠، او من خلال قرارات ومقررات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو لم يأتِ من فراغ، بل جاء امتدادا لقرارات دولية مماثلة. وهنا اشير تحديدا لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١، وبتحديد أكثر للفقرة ١٤ منه، التي ما زالت تنتظر التنفيذ حتى يومنا هذا. ومع ذلك كله، ما زالت اسرائيل الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الاوسط التي لم تنضم الى الاتفاقية ، وترفض اخضاع منشآتها النووية لرقابة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ان الاخذ بذريعة "اننا نحتاج الى السلاح النووي لان وجودنا مهدد" هي النقيض الكامل لاتفاقية NPT، ولا يجوز لنا ان نقبل محاولة تسويق هذه الحجة، لإبعاد الضوء عن بقاء اسرائيل خارج الاتفاقية. ان الاردن يرى انه من صالح جميع دول الشرق الاوسط ان يتحقق الامن والسلام الشاملين في المنطقة. لذا ندعو اسرائيل بهذه المناسبة ومن فوق

هذا المنبر الى ان تنضم لاتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية، وان تُخضع منشآتها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تمهيدا لاعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل. وذلك في نفس الوقت الذي ندعوها فيه إلى مدّ يدها لمبادرة السلام العربية، من أجل بناء الثقة، وإحلال الأمن والسلام الدائمين، والتخلص من دوامة الشك والتهديد.

سيدي الرئيس،

٣-لقد أعلن الأردن عن إنشاء برنامج نووي سلمي لتوليد الطاقة. وقد قام مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي بزيارة الأردن خلال شهر نيسان الماضي، حيث اطلع على تفاصيل وخطط هذا البرنامج، الذي يمثّل بالنسبة لنا في الأردن حاجة وطنية ماسّة، بالنظر إلى شحّ موارد الطاقة وغلاء أسعار النفط. ولعلّها مناسبة مواتية للتذكير بأهمية تفعيل المادّتين الرابعة والخامسة من الإتفاقية، اللتيْن تنصّان على حق الدول في إنتاج الطاقة النووية للإستخدام السلمي، وتعهد الدول التي تملك التكنولوجيا النووية بتزويد الدول الأطراف غير النووية "بالفوائد التي يمكن جنيها من أية تطبيقات سلمية للتفجيرات النووية."

سيدي الرئيس،

في الختام، أتمنّى للدورة الأولى للجنة التحضيرية، بقيادتكم الحكيمة، أن تضع اللبنة الأولى لمؤتمر مراجعة ناجح عام ٢٠١٠، لمصلحة الجميع دون استثناء. وشكراً.